الأمم المتحدة S/2020/1261

مجلس الأمن

Distr.: General
22 December 2020

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

في جلسة مجلس الأمن بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 حول بند "الحالة في الشرق الأوسط"، قام المندوب الدائم للنظام السوري لدى الأمم المتحدة مجددا باستغلال الفرصة الممنوحة له للمشاركة في تلك الجلسة الهامة في محاولةٍ لتوجيه اتهامات باطلة بأسلوب رخيص ضد دولة قطر التي لم تكن مشاركة في الجلسة. وقام بإعادة تدوير الأكاذيب التي ساقها مرارا من قبل ظنّاً منه أنه بتكرار الكذبة يمكن أن تنطلي على السامعين حتى ولو كانت تتحدى الوقائع وتستعصي على الفهم والتصديق.

ولا أصل لافتراءات مندوب النظام، بل هي جزء من الأكاذيب المُختلَقة التي يروج لها منذ ما يقرب من عشرة أعوام ضد الدول الصديقة للشعب السوري وضد كل من أعلن رفضه للجرائم الفظيعة التي ارتكبها النظام ضد الأبرياء من شعبه. فمنذ أن خرج الشعب السوري في عام 2011 في مظاهرات سلمية للمطالبة بأبسط الحقوق التي تقرها جميع الشرائع، مارس النظام وميليشياته إرهاب الدولة، بما في ذلك قصف المدنيين بالبراميل المتفجرة والغازات السامة والسلاح الكيماوي واستخدام الحصار والتجويع كأسلوب حرب والقتل والتعذيب في المعتقلات والكثير من الجرائم التي لا مجال لتعدادها وأصبحت من أكثر الجرائم توثيقا في التاريخ.

ويكفي أن نذكر من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية استخدام النظام للسلاح الكيميائي ضد المدنيين، بل واستخدامه مرارا وتكرارا، وحتى بعد أن أُجبر على الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبعد صدور قرار مجلس الأمن 2118 (2013). ويصر النظام حتى اليوم على انتهاك قرارات مجلس الأمن التي حظرت عليه استخدام أو إنتاج أو تخزين أو نقل أية أسلحة كيميائية. ويشكل هذا الإصرار على استخدام أسلحة الدمار الشامل أكبر تهديد لجهود المجتمع الدولي على مدى عقود نحو تعزيز منظومة عدم الانتشار. وهذه الجرائم موثقة في التقارير الدولية وفق ما خلصت إليه آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تقريرها في آب/أغسطس 2016 وتقريرها في تشرين الأول/أكتوبر 2016 اللذين أكدا وجود معلومات كافية لتحديد مسؤولية قوات النظام عن استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة في ثلاث هجمات في عامي 2014 و 2015، وفي تقريرها في تشرين الأول/أكتوبر 2017 الذي أوضح مسؤولية النظام عن استخدام السارين في عام 2017. كما أفاد فريق

التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوجود ما يدعو للاعتقاد باستخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ثلاث مرات في آذار/مارس 2017 في اللطامنة.

ولقد آن الأوان للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن ألا يسكتا على تلك الجرائم، ويجب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية سواءً من أمر ومن نفّذ.

واليوم، لا يزال النظام يعاند الإجماع الدولي على أن السبيل لتسوية الأزمة هو بالسبل السلمية، ولا يزال يعمل على عرقلة تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن 2254 (2015) الذي يعدّ تنفيذه الكامل السبيل لتسوية الأزمة السورية. وبالتالي، فليس من المستغرب أن يواصل ممثلوه الإساءة إلى الدول التي تشدد على الدعوة إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة استناداً إلى بيان جنيف-1 وأحكام القرار 2254 (2015) وتتمسك بإقامة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطالب بتحقيق العدالة والمحاسبة لجميع مرتكبي الفظائع وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأشد الجرائم خطورة وفقا للقانون الدولي التي ارتكبت في سوريا منذ عام 2011.

وهنا أعيد التأكيد على أن مثل تلك المحاولات الرخيصة والمكشوفة للإساءة إلى دولة قطر لن تفلح في ثنيها عن موقفها الثابت ودعمها للشعب السوري الشقيق لنيل حقوقه المشروعة، والتزامها بمسؤولياتها القانونية والإنسانية، وسعيها لدعم الحل السلمي للأزمة السورية، التي يشكل استمرارها تهديدا للسلم والأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم.

وحريٌّ بممثلي النظام السوري أن يدركوا أن استهتارهم المتكرر بجلسات مجلس الأمن التي تعالج الأوضاع الإنسانية الكارثية التي سببتها سياسات النظام الفاشلة والإجرامية والقمعية ومحاولة تحويلها إلى منصات للدعاية المغرضة لن يفيد إلا في القضاء على مصداقيتهم المفقودة أصلا، ويزيد من إبراز الحاجة إلى اتخاذ موقف دولي حازم تجاه النظام السوري وإنفاذ قرارات المجلس ذات الصلة بالحالة في سوريا.

وسأكون ممتنة لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف **آل ثاني**
المندوبة الدائمة